Open Access
Al Khadim Research Journal
Islamic Culture and Civilization
ISSN (ONLINE): 2710-0235
ISSN (PRINT): 2710-0227

ARJICC, Vol: 7, Issue: 1,
January to March 2026
DOI: 10.53575/arjicc.u20-v2.2(21)318-330
http://arjicc.com/index.php/arjicc

منهج ابن هشام الأنصاري في الاحتجاج بالقراءات القرآنية(دراسة مقارنة في شرحي قطر الندى و شذور الذهب)

Ibn Hishām al-Anṣārī's Methodology in Citing Qur'anic Variant Readings as Grammatical Evidence: A Comparative Study of His Commentaries on *Qaṭr al-Nadā* and *Shudhūr al-Dhahab*

Hamza Kashif Dilkusha*
Salah Uddin**

Abstract
This study examines the methodology of Ibn Hishām al-Anṣārī (d. 761 AH) in employing Qurʾānic variant readings (*qirāʾāt*) as grammatical evidence through a comparative analysis of his two pedagogical works, *Sharḥ Qaṭr il-Nadā wa-Ball is-Ṣadā* and *Sharḥ Shudhūr id-Dhahab fī Maʿrifat Kalām il-ʿArab*.
The research is confined to instances in which a variant reading directly influences grammatical reasoning, whether by establishing a rule, resolving a grammatical problem, or identifying an exception, while excluding Qurʾānic citations without such grammatical significance. Adopting an inductive and analytical methodology, the study comprehensively surveys the occurrences of *qirāʾāt* in both works, analyses Ibn Hishām's mode of argumentation, compares his treatment of recurrent examples, and evaluates his position regarding canonical and non-canonical readings.
The findings demonstrate that Ibn Hishām consistently regards Qurʾānic readings as authoritative linguistic evidence, giving precedence to authenticated transmission over purely analogical reasoning. His approach extends to the use of non-canonical (*shādh*) readings when their transmission is established, employing them not only for illustration but also to challenge grammatical opinions that conflict with transmitted evidence. The study further identifies eighty-five unique instances of grammatical reliance on variant readings and shows that, although *Sharḥ Qaṭr al-Nadā* covers a broader range of topics, *Sharḥ Shudhūr al-Dhahab* provides more extensive grammatical analysis and justification. These differences reflect the distinct pedagogical aims and intended readership of the two works while highlighting Ibn Hishām's coherent methodology in grammatical argumentation.
Keywords: Ibn Hishām al-Anṣārī; Qurʾānic Variant Readings (Qirāʾāt); Arabic Grammar; Grammatical Evidence; Sharḥ Qaṭr al-Nadā; Sharḥ Shudhūr al-Dhahab; Comparative Study; Qurʾānic Exegesis

لم يهتمّ نصٌّ من النصوص بما اهتمَّ به القرآن الكريم من تواتر الرواية، ودقّة النقل، واتصال السند، وتلقّيه بالمشافهة عن العلماء عن التابعين، عن الصحابة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، الذي جعله النصَّ العربيَّ الصحيح المتواتر المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو.[1] ولذلك قرّر العلماء أن القرآن أصلٌ من أصول الاستشهاد، بل أعلى مراتب الشواهد اللغوية، إذ بلغ الغاية في البلاغة والفصاحة، فلا يعلوه شيء من نظم العرب ولا نثرهم، وقد تحدى الله تعالى به مشركي العرب بقوله: (قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً)[2]

* Resaerch Scholor, Feculty of Hadith, AIU.
Email: hamzabinkashif@gmail.com
** Lecturer, Department of Essential Studies, NED University Of Engineering And Technology.
Email: salaheducation604@gmail.com

1.الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص: ٢٨

2.الإسراء: ٨٨

غير أن القرآن في إعجازه وحجيته لا ينفك عن القراءات القرآنية؛ إذ القرآن هو الوحي المنزل للإعجاز والبيان، والقراءات هي وجوه أدائه واختلاف ألفاظه من حيث الحروف أو كيفيات النطق بها، على ما ثبت نقله عن القرّاء الثقات.[3] وقد عبّر الإمام ابن الجزري رحمه الله عن هذه العلاقة بقوله: "كل قراءةٍ منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية".[4]

وكان للقراءات أثرٌ بالغ في نشأة النحو وتقعيد قواعده؛ إذ "حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيات نطق العرب، وبيان اختلافهم في لهجات النطق بتلقّي ذلك عن قرّاء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة".[5] وقد أفضى تعدد القراءات إلى تنوّع الدلالة النحوية، واختلاف وجوه التوجيه، ودفع كثير من الإشكالات ، حتى أصبح اختلاف القراءة أساساً في تقرير كثير من القواعد النحوية. وإنما كان ذلك لأنّ القراءة من السماع الثابت، والسماع أصل والقياس فرع، فلا يجوز ردُّ الأصل بالفرع، ولا معارضة الثابت بالنقل بما استُنبط بالقياس، والقرآن أعلى ما يُحتجّ به في العربية؛ فإذا خالفت القراءةُ قاعدةً مقرّرة، وجب التماس وجهٍ من وجوه العربية تُحمل عليه، أو إعادة النظر في تلك القاعدة بما يوافقها، لا ردّ القراءة لمجرّد مخالفتها لها.

ومما يدل على الصلة الوثيقة بين النحو والقرآن والقراءات، أن من أوائل أعلام النحو أبو عمرو البصري والكسائي الكوفي من أئمة القراءات كذلك. وكان أئمة النحو، كالخليل وسيبويه، يستشهدون بالقراءات ويعدّونها سنةً متبعة، فلا يمكن أن يُفصل النحو عن القرآن وقراءاته، وإن نُقل عن بعض نحاة البصرة ومن داناهم في المنهج ما يوهم التعصب للقواعد التي قرّروها وتقديمها على بعض القراءات، غير أن ذلك قليل، وجمهور أئمة النحو يُسلمون فضل القراءات على قواعد النحو، فيُغيرون القواعد ليكونوا موافقين للقراءات، لا العكس.

ومن أبرز من تجلّى عندهم هذا المنهج العلّامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري في كتبه المختلفة. ومنها كتابيه "شرح قطر الندى وبلّ الصدى" و"شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، إذ أكثر فيهما من ذكر القراءات، وتوجيهها، ودفع ما يَرِد عليها من إشكال. وقد صرّح بتقديم القراءات والاحتجاج بها بقوله "القراءة سنةٌ متبعةٌ، وليس كل ما تجوّزه العربية، تجوز القراءة به".[6]

وبناءً على ذلك، يتناول هذا البحث دراسةً تحليليةً للقراءات القرآنية التي أوردها الإمام ابن هشام الأنصاري في كتابيه: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مع الاقتصار على المواضع التي كان للقراءة فيها أثرٌ مباشرٌ في التوجيه النحوي، من تقرير قاعدة، أو دفع إشكال، أو بيان استثناءٍ، دون تتبّع سائر الشواهد القرآنية التي تجردت

3.الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ط ١، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، ج ١، ص: ٣١٨

4.ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، [تصوير دار الكتب العلمية]، ج ١، ص: ١٥١.

5. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج ١، ص: ٥١

6.ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق أحمد جاسم المحمد، دار الدقائق، دمشق، ط ٢، ١٤٤١هـ، ص: ٣٠١

عن هذا الأثر.

واعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، إذ استُقرئت مواضع القراءات في الكتابين استقراءً شاملاً، ثم حُللت وجوه توظيفها ومقاصد ابن هشام من إيرادها. وتسعى الدراسة إلى بيان منهج ابن هشام في الاحتجاج بالقراءات، وموقفه من القراءات الشاذة، والموازنة بين الكتابين في توظيف القراءات، والكشف عن التفاوت بين الكتابين من حيث المستوى والغاية.

ابن هشام الأنصاري: سيرته ومكانته العلمية:

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام،[7] الأنصاري[8] الخزرجي، الشافعي ثم الحنبلي[9] ولقّب بجمال الدين، وكان يُكنّى بأبي محمد،[10] إلا أنه اشتهر بلقب ابن هشام. وُلِد بالقاهرة في شهر ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة،[11] وأقام بمكة.[12] وتوفي – رحمه الله – ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة،[13] ودُفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر بالقاهرة.[14]

وتتلمذ ابن هشام على عدد من كبار علماء عصره، كان من أبرزهم أبو حيان الأندلسي وابن جماعة وابن السراج والفاكهاني، وتخرّج على يديه عدد كبير من طلاب العلم.

احتلّ ابن هشام مكانةً رفيعةً بين علماء العربية، وقد اتفق المترجمون له على سعة علمه، وتمكّنه في فنون النحو، وتفوّقه على أقرانه. قال ابن خلدون في المقدمة: « ...كيف يُطالَب به المتعلِّم وينقضي عمره دونه ولا يطمع أحد في الغاية منه إلا في القليل النادر، مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربيّة من أهل مصر، يُعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرّفه فيه، ودلّ على أن الفضل ليس منحصراً في المتقدمين ...».[15] وبلغ من إعجاب ابن خلدون به أنه قارنه بسيبويه، بل رجّحه عليه.

وخلّف ابن هشام رحمه الله تراثًا نحويًا ولغويًا زاخرًا، تمثّل في عدد كبير من المؤلفات، وصل بعضُها مطبوعًا، وما يزال بعضُها الآخر مخطوطًا، ومن أشهر مؤلفاته: الإعراب عن قواعد الإعراب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

7.ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ج ٣، ص: ٩٣

8.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ج ٢، ص: ٦٨

9 ا.لأمير، محمد بن محمد، حاشية الأمير على مغني اللبيب، مخطوط، نسخة جامعة الملك سعود، ج ٢، ص: ١

10.ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ٣، ص: ٩٣–٩٤

11 السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ١، ص: ١٤٨

12.كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، ج ٦، ص: ١٦٣

13.السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ٢، ص: ٦٩

14 ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ١، ص: ١٦٧

15.ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، دار الفكر، بيروت، ج ١، ص: ٧٢٨.

التعريف بالكتابين و الفروق الجوهرية بينهما

كتاب (قطر الندى وبل الصدى) مقدمة مختصرة ألّفها الإمام ابن هشام الأنصاري للمبتدئين في علم النحو، صاغها بعبارة موجزة مركّزة، جامعة لأصول هذا الفن، صالحةٍ للحفظ والاستظهار. إلا أنّ هذا الإيجاز الشديد أفضى إلى غموض بعض العبارات، وقصور في إكمال بعض المباحث النحوية، ممّا اقتضى الشرح والتوضيح.

فأقبل المؤلّف نفسه على شرح هذه المقدّمة، إذ صرّح في مقدمة كتابه شرح قطر الندى وبل الصدى بقوله: «وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بقطر الندى وبل الصدى، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها»[16]

اقتصر ابن هشام في شرح قطر الندى على مباحث علم النحو، ولم يُدخل فيه من مسائل الصرف إلا القليل، كأنواع المشتقات، والوقف، وهمزة الوصل. وسار ابن هشام في تبويب هذا الكتاب على الطريقة المعروفة في ألفية ابن مالك وشروحها، ولم يخالف هذه الطريقة إلا مخالفةً يسيرةً لا تؤثر في التشابه الواضح بين تبويب قطر الندى وتبويب الألفية وشروحها.[17]

وقد رتّب أبواب الكتاب ترتيباً تعليمياً متدرجاً، يبدأ بالمسائل النحوية الأساسية، ثم ينتقل إلى ما هو أدقّ منها، مما يعين الطالب على فهم مسائل النحو بالتدرج. ومن خصائص تبويبه الجمع بين الأبواب المتقاربة في المعنى، مثل إيراد باب المنادى وما يتبعه من الترخيم والاستغاثة عقب باب المفعول به، وباب نعم وبئس ضمن مباحث الفاعل.[18]

رأى ابن هشام أنَّ قطر الندى يبلّ الصدى، لكنه لا يروي الصدى، لذلك استدرك المؤلف على نفسه، فضمَّن كتابه الثاني شذور الذهب ما يبلّ الصدى ويروي الظامئين.[19] فألَّف كتابه شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وهو متن مختصر في علم النحو، يجمع أصوله الكبرى. ولخفاء بعض المعاني، عمد المؤلف إلى شرحه، فصنَّف شرح شذور الذهب كشفاً لغوامض المتن، وتكملةً لفوائده.

جمع ابن هشام في شرح شذور الذهب معظم أبواب النحو، وسلك في تبويبه منهجًا مغايرًا لما اشتهر في كتب النحو كقطر الندى والألفية وشروحها. فبدأ بالكلمة والكلام، ثم الإعراب وأنواعه وعلاماته، وتناول الإعراب التقديري والبناء، وأفرد للمبنيات أبوابًا مستقلة، قسّمها بحسب لزوم السكون أو الفتح أو الكسر أو الضم، أو التردّد بينها.

ثم انتقل إلى النكرة والمعرفة، فالمعربات، فقسّمها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات، ثم تناول العامل وما يتصل به من التنازع والاشتغال، وأتبع ذلك بالتوابع، وختم بمباحث العدد وموانع الصرف. وقد يستطرد أحيانًا إلى بعض المسائل التابعة

16.ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن عبد الله، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق علاء الدين عطية، دار الدقائق، دمشق، ط ٢، ١٤٤١هـ، ص: ٣٩–٤٢.

17.النيل، علي فودة، ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ص: ١١٤.

18.إلهه صفيان، سيد محمد رضا ابن الرسول، سمية حسنعليان، «شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري (دراسة نقدية منهجية في متعاليات النحو التعليمي)»، مجلة اللغة العربية وآدابها (مجلة علمية محكمة)، السنة ١٤، العدد ٢، صيف ١٤٣٩هـ، ص: ٢٤

19.علي، أسعد (د.)، قصة القواعد، القسم الأول، دار الرائد العربي، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص: ٧٤

إذا اقتضى المقام ذلك، وإن لم تكن من صلب الباب المذكور. [20]

ويختلف الكتابان من عدة أوجه، من أبرزها المستوى التعليمي؛ إذ يُوجَّه شرح قطر الندى إلى الطلبة بعد دراسة المختصرات النحوية كالآجرومية، في حين يستلزم شرح شذور الذهب خلفيةً علميةً أرسخ. كما يختلف الكتابان في **ترتيب الأبواب**، كما تقدّم، ويمتاز شرح قطر الندى بتوسع موضوعاته إذ يشمل مباحث لا تجدها في شرح شذور الذهب، كالوقف وهمزة الوصل وغيرها من المسائل الطرفية التي آثر ابن هشام إغفالها في شذور الذهب.

ويختلف الكتابان كذلك في دقة التعريفات، إذ تماثل بعض التعريفات في شرح شذور الذهب، من حيث الصياغة والضبط، ما نجده في التسهيل لابن مالك، وهو كتاب متأخر عن الألفية في السلّم الدراسي.

كذلك اعتنى ابن هشام في شرح شذور الذهب بإيراد الشواهد أكثر اعتناءً من شرح قطر الندى، كما اشتد أسلوبه في الرد على بعض النحاة، واتسع في **مناقشة الآراء** وتفصيلها .وأخيرًا، لم ينل شرح شذور الذهب ما ناله شرح قطر الندى من عنايةٍ في السلم التعليمي.

القراءات القرآنية ومكانتها في الاحتجاج النحوي:

القراءات اصطلاحًا: عرّفها الإمام ابن الجزري بأنها: «علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة». [21]

وتنقسم القراءات إلى متواترةٍ وشاذة؛ فالمتواترة ما توافرت فيها الأركان الثلاثة: صحّةُ الإسناد، وموافقةُ العربية ولو بوجه، وموافقةُ رسم المصحف ولو احتمالًا. والشاذّة ما اختلّ منها ركنٌ أو أكثر من هذه الأركان، وتندرج فيها القراءات التي خرجت عن القراءات العشر المتواترة. [22]

واختلف النحاة في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فكان من البصريين، باستثناء الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط ونفر غيرهم، من قدّم القواعد التي استنبطوها من نثر العرب وشعرهم وبنَوها على الاستقراء، فإذا تعارضت تلك القواعد مع قراءةٍ قرآنية، شدّدوا في توجيهها أو ردّوا بعضها، صيانةً لما قرّروه من قواعد.

وأمّا الكوفيون فقد اعتمدوا كثيراً على القراءات وأخذوا بها وبنَوا قواعدهم عليها، متواتراً كان أو شاذاً، لأن القراءة إذا صحَّ سندها فإنها تُنقل عن التابعين عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أفصح العرب بخلاف كثير من كلام العرب المنقول الذي لا يُعرف له سند غالباً، وربما صدر عن مجهول الحال، فلا يُقدَّم حينئذٍ على قراءة ثبتت بنقل الأئمة الثقات. وتبع الكوفيين في هذا المنهج كثير من المتأخرين، إلا قليلاً منهم. [23]

ومسألة الاحتجاج بالقراءات في تقرير القواعد النحوية تُعدّ من صميم مباحث أصول النحو، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحجية السماع وحدوده، وبمنزلته من القياس عند تعارضهما. والخلاف فيها امتدادٌ للخلاف الأصولي الأوسع بين مدرستي البصرة

20.النيل، علي فودة، ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، ص: ٨٤–٨٥

21.ابن الجزري، محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص: ٩

22.السندي، عبد القيوم بن عبد الغفار، المدخل إلى علم القراءات، دار وقف أضواء الشاطبية، جدة، ط ٢، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م، ص :٩٧

23.الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص: ٢١–٣٢

والكوفة في مصادر الاستدلال النحوي، حتى غدا الموقف من القراءات أحد المعايير الكاشفة عن منهج النحوي واتجاهه. ومن ثمّ فإن دراسة صنيع ابن هشام في هذا الباب لا تقتصر على بيان طريقةٍ في الاستشهاد، بل تتجاوز ذلك إلى الكشف عن تصوّره لأصلٍ من أصول النحو، وعن موقعه من المدارس النحوية في تقرير مصادر الاحتجاج.

وقال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً»،[24] وذكر منهج البصريين المتقدم ذكره: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية».[25]

وقد ردّ كثير من المتأخرين على هذا الاتجاه، ومن أبرزهم أبو حيان الأندلسي، إذ قال: «لا يجوز أن يعتقد في القرّاء أنهم غلطوا، وما ضبطوا ...فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القرّاء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قرّاء البصرة»[26]، وقال: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»[27]

وأظهر الفخر الرازي تعجّبه من تقديم بعض النحاة الشواهد الشعرية المجهولة على القراءات القرآنية فقال: «وكثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيتٍ مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحّته كان أولى»[28] ويتبيّن من ذلك أن جمهور المتأخرين مالوا إلى منهجٍ قريب من منهج الكوفيين في الاحتجاج بالقراءات، ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاري، وسيأتي بيان منهجه بشيءٍ من التفصيل في المبحث الآتي.

عناية ابن هشام بالقراءات القرآنية ومنهجه في الاحتجاج بها:

يُعَدُّ ابن هشام من أكثر النحاة، من المتقدمين والمتأخرين، عنايةً بالشواهد القرآنية في مصنفاته التعليمية. ولم تكن عنايته بالقراءات عنايةَ النحوي الذي يوردها لمجرد الاستشهاد أو التمثيل، بل كانت صادرةً عن معرفةٍ بهذا الفن واتصالٍ بأهله؛ فقد روى متن الشاطبية، وهو من عُمَد القراءات السبع، عن شيخه ابن جماعة، ثم حدَّث به جماعةً من تلاميذه. وتبدو هذه العناية جليةً في كثرة ما أورده من الآيات القرآنية والقراءات المختلفة في شرحيه: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

24.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط ٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص: ٣٩

25.المصدر نفسه، ص ٤

26.أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٧٥٤

27. المصدر نفسه، ج ٣، ص: ٥٠٠

28.الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ، ج ٩، ص: ٤٠١.

ومن أبرز مظاهر هذه العناية كثرة اعتماده على القراءات القرآنية في تقرير القواعد النحوية وتوجيه المسائل الخلافية والمشكلة، مع تأكيده مكانة القراءة القرآنية، ووجوب تلقيها بالقبول، وعدم ردِّها لمجرد مخالفتها لبعض الأوجه القياسية التي قررها النحاة؛ إذ يقول: «القراءة سنةٌ متَّبعة، وليس كل ما تجوّزه العربية تجوز القراءة به».[29]

ويظهر من خلال صنيعه في هذين الكتابين ميلُه إلى المنهج الذي يجيز الاحتجاج بالقراءات القرآنية، متواترها وشاذِّها، متى ثبت نقلها وصحَّت نسبتها إلى أئمة القراءة، وهو منهج يقترب من مذهب الكوفيين ومن وافقهم، بخلاف ما نُقل عن كثير من البصريين من تقديم بعض القواعد المستنبطة على بعض وجوه القراءات.[30] ويتجلّى هذا المنهج في مواضع من شرحيه أورد فيها القراءات الشاذة محتجًّا بها أو ممثِّلًا بها، من غير أن يردّها أو يطعن فيها لمجرّد شذوذها.

ومن الشواهد الدالة على ذلك ما أورده في باب المجزومات من شرح شذور الذهب عند حديثه عن المواضع التي يقع فيها جواب الشرط. فقد ذكر أن من جملة تلك المواضع أن يأتي جواب الشرط بصيغة الطلب، فمثّل لذلك بقوله تعالى: (فَلَا يَخَفْ بَخْسًا)[31] بالجزم، وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن وثّاب والأعمش [32].وبيّن أن «يخفْ» فعلٌ مجزوم لأن «لا» في الآية ناهية، فكان جوابُ الشرط طلبًا – وهو النهي – على ما قرّره.[33] ويظهر من صنيعه هذا أنه لم يتوقف في الاستشهاد بهذه القراءة أو توجيهها مع كونها شاذة، بل أوردها في معرض التمثيل للمسألة النحوية والاستدلال عليها.

ولم يقتصر ابن هشام على مجرّد التمثيل بالقراءات الشاذة، بل استعملها أيضاً في مناقشة بعض أقوال النحاة والردّ عليها، ومن أمثلته ما ذكره في باب الاشتغال من شرح شذور الذهب، عند بيانه القسم الذي يترجّح فيه رفع الاسم المتقدّم مع جواز النصب، وهو ما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً، فذكر أنَّ بعض النحاة منعوا النصب محتجّين بأنّ النصب يحتاج إلى تقدير، لأنّ النصب إنما يكون على إضمار فعلٍ ناصب، والتقدير خلاف الأصل. فردّ عليهم ابن هشام مستشهداً بآيتين وردتا بقراءة شاذة، وهما: (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) [34] و(سُورَةً أَنزَلْنَاهَا)[35] بنصب (جنَّاتِ) و(سورةً(،[36] فجعل ثبوت القراءة بالنصب، وإن كانت شاذة، حجةً كافيةً في إبطال دعوى المنع. ويتبيّن من صنيعه في هذه المواضع أمورٌ، منها أنّ ابن هشام لا يردّ القراءة لمجرّد مخالفتها القياس، بل يقدّم السماع الثابت على القياس المجرّد، ويلتمس لها توجيهًا يحفظ به القراءة والقاعدة معًا، بخلاف ما نُقل عن بعض البصريين من تقديم بعض القواعد المستنبطة على بعض وجوه القراءات.

وقد اختلف العلماء كما تقدم في تحديد القراءات المتواترة، فذهب بعضهم إلى أنها محصورةٌ في السبع المشهورة، وذهب آخرون

29.ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٣٠١.

30.نور الدين، عصام، ابن هشام الأنصاري: حياته ومنهجه النحوي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط ١، ١٩٨٩م، ص: ٦٧.

31.الجن: ١٣

32.السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج ١٠، ص: ٤٩٣.

33.ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٣٣٤–٣٣٥

34.الرعد:23

.النور: 135

36.ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ٤٠٢:–٤٠٣.

إلى أنها عشرٌ، وهو ما استقرّ عليه جمهور المتأخرين؛ فقد تكون القراءة متواترةً عند فريقٍ، شاذةً عند آخر.

ويبدو من صنيع ابن هشام في كتابيه أنّ مدار اصطلاحه في الإحالة على القراءات إنما هو القراءات السبع، إذ الغالب عليه عند ذكرها قولُه: (أجمعت السبعة) و(قرأ بها السبعة إلا ابن عامر) و(قرأ بها بعض السبعة)، ولا يستعمل اصطلاح العشرة، فمدار إحالاته مقصورٌ على القراءات السبع المشهورة. ومما قد يستأنس به في هذا السياق ما ورد في باب نائب الفاعل حيث ذكر أن بعض القراء احتجّوا بقراءة أبي جعفر من بين أدلة أخرى، ثم ذكر أجوبة مخالفيهم، ومنها أنّ قراءة أبي جعفر شاذة، غير أن ذلك إنما جاء في معرض حكايته لجواب المانعين،[37] لا تقريراً منه، فلا يُبنى عليه حكمٌ قاطع. ولكن الأولى والأحوط ألا يُنسب إليه القول بحصر التواتر في السبع ما لم يثبت عنه نصٌّ صريحٌ في ذلك، إذ من الممكن أنه جرى في ذكر السبع على اصطلاح الغالب في عصره.

توزيع القراءات في الكتابين والموازنة بينهما:

بعد بيان منهج ابن هشام في الاحتجاج بالقراءات، يحسن الانتقال إلى الموازنة بين الكتابين في توظيفهما لهذه القراءات. ولا تقتصر هذه الموازنة على عدد مواضع القراءات، بل تتناول كذلك طريقة توظيفها ومعالجتها في كلٍّ من الكتابين. ففي شرح شذور الذهب نصَّ ابن هشام نفسه في المقدمة على منهجه في إيراد الشواهد، إذ قال: "والتزمت فيه أنّني... كلما أنهيت مسألة ختمتُها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتُها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل...".[38] وهذا يدل على التزامٍ منهجيٍّ ظاهر بختم المسائل بالشواهد القرآنية، وبيان ما يتصل بها من إعرابٍ وتوجيهٍ وتفسيرٍ عند الحاجة. وقد انعكس هذا المنهج على معالجته للقراءات في شرح شذور الذهب، بخلاف شرح قطر الندى، الذي لم يُلزم فيه نفسه بهذا الالتزام.

وامتاز شرح قطر الندى من جهة أخرى بسعة الموضوعات وتعدد الأبواب، إذ اشتمل على مباحث لم يعرض لها ابن هشام في شرح شذور الذهب، ومن أبرزها باب الوقف، وهمزة الوصل، وغيرهما من المسائل التابعة. وقد أدت هذه السعة إلى ورود قراءات في مواضع لم يتناولها شرح شذور الذهب أصلًا، مما يجعل شرح قطر الندى أوسع من جهة تنوع الأبواب.

وقد بلغ مجموع مواضع القراءات التي تناولها البحث في الكتابين خمسةً وثمانين موضعًا، توزّعت على أبواب النحو كما يبيّنه الجدول الآتي:[39]

الباب النحوي	شرح قطر الندى	شرح شذور الذهب	جملة القراءات دون تكرار
مقدمات الجملة	—	١	١
القراءات في الإعراب والبناء	١	٢١	٢١

37. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٣٣٧–٣٣٨

38.ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٢٦

39.اعتمد البحث في إحصاء مواضع القراءات على طبعتَي دار الدقائق (دمشق، ط ٢، ١٤٤١هـ): شرح قطر الندى وبل الصدى بتحقيق علاء الدين عطية، وشرح شذور الذهب بتحقيق أحمد جاسم المحمد.

القراءات في المعرفة والنكرة	١	١	٢
القراءات في المرفوعات	٧	١٢	١٢
القراءات في المنصوبات	١٢	١٥	١٩
القراءات في المجرورات والمجزومات	٣	٤	٦
القراءات في التوابع	١	٢	٢
القراءات في مسائل نحوية متفرقة	٢٠	٤	٢٢
المجموع	**٤٥**	**٦٠**	**٨٥**

ويُنبَّه إلى أن العدد المجرّد لا يصلح وحده أساسًا للموازنة، لتفاوت الأبواب طولًا وتعدّد مسائلها؛ فقد يكثر العدد في بابٍ ما لسعته، لا لزيادة العناية بالقراءات فيه، كما يظهر في باب المسائل المتفرقة، حيث كثرت القراءات في شرح قطر الندى لاتساع موضوعاته. كما يُلاحظ أن جملة مواضع القراءات غير المكرّرة، وهي خمسة وثمانون موضعًا، أقلُّ من حاصل جمع العمودين، وهو مائة وخمسة مواضع؛ ويرجع هذا الفرق إلى القراءات التي وردت في الكتابين معًا، فحُسبت في كل كتابٍ على حدة، ثم حُسبت مرةً واحدةً في المجموع العام، وعددها عشرون موضعًا.

ومن هنا لا تظهر دلالة هذه الأرقام بمجرد النظر إلى الكثرة والقلّة، بل بضمّها إلى طريقة المعالجة والتوجيه. فإذا كان شرح قطر الندى أوسع من جهة تنوّع الأبواب التي وردت فيها القراءات، فإن هذه السعة لا تقابلها عنايةٌ أوسع بالقراءات من جهة التوجيه والتفصيل؛ إذ يظهر من خلال المقارنة أن ابن هشام في شرح شذور الذهب أكثر عنايةً ببيان وجه الاستشهاد وإعراب الشواهد، انسجامًا مع ما قرره في مقدمته من إتباع الآيات بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل. أما في شرح قطر الندى، فيغلب عليه إيراد القراءة أو الآية للتمثيل دون إطالة في تحليلها. ويتأكد هذا الفرق في المواضع التي أورد فيها القراءة نفسها في الكتابين، إذ تكون معالجتها في شرح شذور الذهب أعمق وأدقّ منها في شرح قطر الندى.

وتتضح هذه الموازنة في كلامه على «ما» النافية وإعمالها عمل «ليس»، إذ ذكر أنها تعمل عملها عند الحجازيين إذا استوفت شروطًا مخصوصة. فذكر في شرح قطر الندى ثلاثة شروط، هي: أن يتقدم اسمها على خبرها، وألا تقترن بـ«إن» الزائدة، وألا ينتقض نفيها بـ«إلا». أما في شرح شذور الذهب فزاد شرطًا رابعًا، وهو ألا يليها معمول الخبر، وليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا.[40] ثم مثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[41] ، وهي القراءة المشهورة، على إعمال «ما» عمل «ليس» على لغة الحجازيين. وذكر في الكتابين أن بني تميم لا يُعملون «ما»، فيرفعون ما بعدها، ومن ذلك قراءة: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾[42]. غير أن الفرق بين الكتابين يظهر في موضع آخر من المسألة نفسها؛ إذ مثّل في كليهما بقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [43]، ثم توسّع في شرح

40.ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٢٠١–٢٠٣

.يوسف: 3141

.أيضا42

.المجادلة: 243

شذور الذهب فذكر قراءة بني تميم: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ بالرفع، وذكر قراءةً أخرى تحتمل لغة الحجازيين والتميميين، وهي: ﴿مَّا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾ بالجر بدخول الباء الزائدة، ولم يذكر هاتين القراءتين في شرح قطر الندى.[44] ويدل ذلك على أن معالجة القراءة في شرح شذور الذهب أوسع من جهة استحضار وجوه القراءة، وأدقّ من جهة ربطها بلغات العرب.

ومن الشواهد الأخرى على هذا الفرق ما أورده ابن هشام في باب الاشتغال، عند بيانه الموضع الذي يترجّح فيه رفع الاسم المتقدّم مع جواز النصب. ففي شرح قطر الندى استشهد بقوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[45] ، وذكر أن السبعة أجمعوا على رفع «جناتُ»، وأنها قُرئت شاذةً بالنصب، ثم بيّن وجه ترجيح الرفع في هذا الموضع.[46]

أما في شرح شذور الذهب، فلم يقتصر على ذكر القراءة المتواترة وتوجيهها، بل استعمل القراءة الشاذة في مناقشة قول من منع النصب في هذا الباب؛ إذ احتجّ بها على جواز النصب، وردّ بها دعوى من منعه.[47] فظهر الفرق بين الكتابين في أن القراءة الشاذة وردت في شرح قطر الندى على وجه الإشارة والتمثيل، بينما وردت في شرح شذور الذهب في سياق المناقشة والاحتجاج والردّ.

وهذا التفاوت في توظيف القراءات بين الكتابين لم يكن اعتباطاً، بل يتّسق مع ما عُرف من اختلاف غاية الكتابين وتنوع مستويهما، ويعضده ما صرّح به ابن هشام نفسه في مقدمة شرح شذور الذهب من قصده تدريب الطالب. فكتابه شرح قطر الندى موجه إلى الطلاب المبتدئين فقصد به تقريب القواعد وتيسيرها فكان من المناسب التوسع في الموضوعات، مع الإيجاز في معالجة الشواهد. وأما شرح شذور الذهب فهو موجّه إلى مستوى أرسخ فكان من المناسب التعمّق والتفصيل في التوجيه والتعليل والمناقشة، وفاءً لما التزمه في مقدمته من ختم المسائل بالشواهد وبيان ما يتصل بها.

وبهذا يظهر أن توزيع القراءات في الكتابين وطريقة معالجتهما يعكسان طبيعتهما التعليمية وغايتهما، لا مجرد فرق في العدد والكثرة.

النتائج:

وبعد هذه الدراسة، يمكن إجمال أبرز ما توصّل إليه البحث في النقاط الآتية:

١. أنّ عناية ابن هشام بالقراءات صادرة عن معرفة راسخة بهذا الفنّ واتصال بأهله، إذ روى «الشاطبية»، وهي عمدة القراءات السبع، عن شيخه ابن جماعة؛ مما يدل على أنّ تعامله مع القراءات لم يكن تعامُل النحوي الذي يستعيرها من خارج فنّه، بل تعامُلَ من له صلة بهذا العلم ومعرفة بأصوله.

٢. أنّ ابن هشام يحتجّ بالقراءة القرآنية في تقرير القواعد النحوية وتوجيهها، متواترةً كانت أو شاذة، متى صحّ نقلها؛ ولا يردّها لمجرّد مخالفتها للأوجه القياسية. بل يتجاوز التمثيل بها أحيانًا إلى الاحتجاج بالقراءة الشاذة في ردّ بعض أقوال النحاة المخالفة،

44.ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٢٧٦–٢٧٧

.الرعد: 2345

46. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٣٤٧.

47.ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٤٠٢–٤٠٣.

كما تقدّم في باب الاشتغال.

٣. أنّ الغالب على اصطلاح ابن هشام في الإحالة على القراءات هو القراءات السبع، ولا يكاد يستعمل اصطلاح العشر استعمالاً مستقلاً؛ غير أنّ هذا لا يكفي في نسبة القول بحصر التواتر في السبع إليه، إذ يحتمل أنّه جرى على الاصطلاح الغالب في عصره وفي المصنفات التعليمية، ما لم يثبت نصٌّ صريحٌ بخلاف ذلك.

٤. أنّ شرح قطر الندى أوسع من جهة تنوّع الأبواب التي وردت فيها القراءات، بينما شرح شذور الذهب أعمق من جهة التوجيه النحوي والتفصيل في وجه الاستشهاد وربط القراءة بالقاعدة.

٥. أنّ هذا التفاوت بين الكتابين في توظيف القراءات مرتبط باختلاف غايتهما ومستوى المتلقّي فيهما؛ إذ يُقصد بقطر الندى التيسير والتقريب، بينما يقوم شرح شذور الذهب على التدريب والتعليل والمناقشة، وهو ما ينسجم مع ما صرّح به في مقدمته من ختم المسائل بالشواهد وتوجيهها.

٦. أنّ دلالة العدد وحده لا تستقلّ في الموازنة بين الكتابين، إذ قد يكثر عدد المواضع في بابٍ لسعته دون أن يدل ذلك على زيادة العناية بالقراءات فيه؛ وإنما تظهر الدلالة الحقيقية بضمّ العدد إلى طريقة المعالجة والتوجيه.